

حاجة متبادلة برغم تباين المنطلقات والأهداف معارضتا مصر (القديمة والجديدة) تتكاملان

لا تزال الرغبة في التغيير هي المحرك الرئيسي للتفاعلات الحاصلة في المجتمع المصري. ومع اقتراب الانتخابات التشريعية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2010، فإن دراسة أوضاع قوى المعارضة الرئيسية في مصر، أمر ينطوي على أهمية كبيرة في استشراف مستقبل هذا البلد المحوري. وتحتل جماعة الإخوان المسلمين صدارة مشهد المعارضة في مصر، غير أن دورها بات محكوماً بتفاعل مع أدوار جماعات أخرى يتواصل ظهورها على الساحة المصرية منذ سنوات؛ وبقدرة الجماعة على تمثيل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزت أشكالاً جديدة للعمل والتعبير احتلت واجهة المشهدين الإعلامي والسياسي المصريين.

شادي حميد*

برهنت منطقة الشرق الأوسط على مقاومتها العنيدة للتغيير الديمقراطي. ويبدو أن كل شيء جرى تجريبه لتحقيق هذا الهدف. فالأحزاب الإسلامية، التي تمثل أكبر قوى المعارضة في بلادها، جربت المشاركة في الانتخابات، كما جربت مقاطعتها. وجربت دخول الانتخابات بأعداد قليلة من المرشحين، وبأعداد كبيرة منهم في أحيان أخرى. وإذ تواجه هذه الأحزاب الأنظمة الحاكمة بشراسة، فهي تتبع الحيطة والحذر أيضاً. وأياً كان الأمر، فلا يبدو أن تلك الأساليب حققت نجاحاً كبيراً على نحو بارز، بل أدت إلى أزمة ثقة بقدرة الجماعات الإسلامية التقليدية على إحداث تغيير مهم.

وعلى الطرف الآخر من الطيف السياسي، تبدو الجماعات الليبرالية واليسارية غير فعالة كمهدداً دائماً، وغير قادرة على اجتذاب أكثر قطاعات الجماهير تواضعاً وتطويرها. وفي غضون ذلك، تفاقمت مشاعر السخط وعدم الرضا عن الأنظمة الحاكمة إلى مستويات غير مسبوقة. والخلاصة أن مطالب التغيير الديمقراطي كثرت، ولكن الآليات اللازمة لإحداثه كانت أقل وضوحاً. ومن ثم فلم يكن مستغرباً أن يتحول الاهتمام إلى أشكال أقل تنظيماً للتعبير عن الاحتجاج. وينطبق هذا على حالة مصر بصفة خاصة، حيث تُعدّ الأحزاب السياسية

القانونية «فاشلة». وتعدّ جماعة الإخوان المسلمين الأقوى فيها، وبرغم ذلك، فقد تعرضت للانتقاد خلال السنوات الأخيرة بسبب افتقارها رؤية سياسية واضحة.

بؤر النشاط السياسي

يقول الصحافي إيساندر العمراني، وهو كاتب ومحلل في شؤون الشرق الأوسط «إن القصة الصعبة، والمهمة في أن، التي ينبغي أن تروى حول مصر في السنوات العشر الماضية، لا تدور حول كفاح أيمن نور، أو جماعات المعارضة (التقليدية)، ولكن حول تجديد الحركة العمالية، وزيادة حيوية المجتمع المدني بمنظماته غير الحكومية ذات الاحترافية المتنامية، ونشاطه، وظهور نقاباته المهنية المستعدة لخوض المارك النضالية مجدداً، ومحاميه البارعين الذين يتصدون للنظام الحاكم منتقدين تحايله على القانون». والواقع أن هذا يمثل وجهاً لنوع آخر من أنواع المعارضة التي لا تقتيد بالعمل التدريجي المدروس والحذر، كما تفعل المعارضة المصرية الراهنة: جماعة الإخوان المسلمين، أو حزب الوفد.

تمثل النقابات المهنية بؤرة من بؤر النشاط السياسي؛ ولذا

علمه الرغم من أن بعض الحركات المعارضة، مثل «كفاية» و«6 أبريل»، أصغر حجماً بكثير، وتفتقر إلى التنظيم إلى حد بعيد، فقد كان لها تأثير هائل في تنشيط السياسة المصرية، وبت حياة جديدة فيها ■

فليس من قبيل المصادفة أن تقع أحداث كثير من الاضطرابات المناهضة للحكومة (كالتظاهرات والاجتماعات والمؤتمرات) في نقابتي الأطباء والمحامين. وربما كان الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو الحركة العمالية المصرية، التي لم تزل ما تستحق من اهتمام حتى الآن. ووفقاً لتقرير نشره مركز «سوليداريتي سنتر» في وقت سابق من هذا العام، فقد شارك ما يزيد على 1.7 مليون عامل في أكثر من 1900 تظاهرة احتجاج لها علاقة بشؤون العمال في الفترة بين عامي 2004 و 2008.

على الرغم من أن بعض الحركات المعارضة، مثل «كفاية» و«6 أبريل»، أصغر حجماً بكثير، وتفتقر إلى التنظيم إلى حد بعيد، فقد كان لها تأثير هائل في تشييط السياسة المصرية، وبث حياة جديدة فيها. وهي تتمتع بعنصر شبابي قوي يستفيد من الإنترنت وأدوات التواصل الاجتماعي على نحو فعال. وقلة عدد أعضاء هذه الحركات لا تنبئ بحجم تأثيرها الكبير وتواصلها الإعلامي المثيرين للإعجاب. ومع ذلك، وبالرغم من أنه لا خلاف في أن الاتحادات العمالية والنقابات المهنية والتجمعات السياسية الجديدة ستشكل جزءاً مهماً من مستقبل مصر، فإنها ليست بالضرورة مفتاحاً لذلك المستقبل. فهي على أي حال «منظمات غير منظمة»، وقيادتها المركزية غير واضحة، على المستويين الوطني والمحلي. وبوضع هذا الفهم في الاعتبار، تجدر العودة إلى سؤال بسيط هو: كيف يحدث التغيير؟ وما الآليات التي يتسنى لجماعات المعارضة أن تحقق من خلالها التغيير الجوهري (التغيير الدستوري، أو تبديل السلطة)؟ وإذا أخذنا الأمر على هذا النحو، فمن الصعب أن نتخيل كيف ستستطيع الاتحادات العمالية أو مجموعات مثل «6 أبريل»، وحدها، وبمقدراتها الذاتية، إحداث التغيير الهيكلي الذي يطالب به كثير من المصريين.

لا ريب في أن تكاثر أشكال جديدة من التنظيمات أضفى على المعارضة المصرية حيوية وتنوعاً غير مسبوقين. ولكن، في الوقت نفسه، أدى إلى تشعب سياسي مفرط؛ فببساطة توجد جماعات كثيرة جداً تعمل أشياء كثيرة، وبأعداد محدودة من



لا ريب في أن تكاثر أشكال جديدة من التنظيمات أضفى على المعارضة المصرية حيوية وتنوعاً غير مسبوقين. ولكن، في الوقت نفسه، أدى إلى تشعب سياسي مفرط

الأفراد غالباً. وقد شكّلت هذه الجماعات استجابة لتظلمات معينة، سواء مرتبطة ب معايير العمل المتدهورة، أو باحتمالات توريث الحكم، أو استمرار العمل بقانون الطوارئ. غير أنها لم تنجح في ترجمة الغضب والحماسة إلى رؤية مستدامة طويلة الأمد للتغيير المنهجي. وبرغم أهمية التحرك العفوي وتظاهرات الشوارع، فهي ليست بديلاً للعمل الدؤوب والصعب لبناء معارضة قادرة على قيادة كادر منظم من المؤيدين، والمنافسة في الانتخابات بطريقة منهجية، وإعلان مطالب واضحة للنظام الحاكم والمجتمع الدولي، وتقديم بدائل مقبولة للحكومة القائمة. وبحكم تعريفها، فالحركات الشبابية والمنظمات الأهلية ليست لها القدرة على الوفاء بهذه المتطلبات. فما تستطيع فعله، وما فعلته في ظروف حرجة، هو الضغط على المعارضة التقليدية وتحريكها، خاصة أن تلك المعارضة تحتاج إلى بعض الدفع في أحيان كثيرة بسبب علاقتها الحميمة بالحكومة. فالأحزاب السياسية، مثل الوفد أو التجمع اليساري، أحزاب قانونية. وبالتالي تعتمد على النظام الحاكم للحفاظ على وضعها القانوني ذلك. وإذا واتها الحظ، فسيتاح لها الحصول على عدد قليل من المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية، وبمعدل يزيد على ما يبرره عدد أعضائها المحدود عادةً.

وتوجد كذلك أشباه الأحزاب، وهي منظمات جماهيرية ذات تنظيم هرمي، ومنها جماعة الإخوان المسلمين. ويلاحظ أن المنظمات الجماهيرية، خاصة التي يتجاوز عدد أعضائها ألف عضو، تكره المجازفة، فالمخاطرة تكون كبيرة جداً في تلك الحالة. وتعمل جماعة الإخوان المسلمين كما لو كانت دولة داخل الدولة، وذلك من خلال مجموعتها الخاصة من الهيئات الموازية كالمستشفيات والمدارس والبنوك والشركات والمؤسسات ودور الحضانة ومحالّ السلع ذات الأسعار الزهيدة، والأندية الاجتماعية، ومرافق المعوقين، وحتى جماعات الكشافة للأولاد. ويعتمد الملايين على تلك البنية التحتية الواسعة في كل شيء بدءاً من الحصول على وظيفة، وحتى تلقي رعاية صحية ذات تكلفة معقولة. وبدورهم يعتمد الإخوان على الحكومة -عدوهم المفترض- في السماح لهم بمواصلة أنشطتهم الاجتماعية والخيرية في إطار من حرية الحركة النسبية. ولهذا السبب يجتهدون في تقادي الانخراط في مواجهات شاملة مع النظام الحاكم.

«ال كبار».. كيف نشطوا؟

في دراسته الكلاسيكية المعنونة بـ«دراسة اجتماعية للتوجهات الأوليغاركية في الديمقراطية الحديثة»⁽¹⁾ يقول عالم الاجتماع الألماني روبرتو ميشيلز (1876-1936) «إن (العمل الثوري) يلقي المعارضة النابعة من حب الفنان للعمل الذي أبدعه بعد كدح شديد، وتقاومه كذلك المصلحة الشخصية لآلاف الكادحين المخلصين في جدهم لكسب العيش، الذين ترتبط حياتهم الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بحياة الحزب، ويرتعدون لفكرة فقدانهم وظائفهم والعواقب التي سترتب عليهم تحملها إذا حلت الحكومة الحزب». ومع أن ميشيلز يتحدث هنا عن الاشتراكيين الأوروبيين، فإن وصفه قابل للتطبيق بسهولة على المنظمات الإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين.

يعدينا هذا مجدداً إلى علاقات المنفعة المتبادلة التي يمكن للمعارضة التقليدية أن تبنيها -بل بنتها في بعض الأحيان- مع الحركات الاجتماعية الجديدة ولاعبي



تمثل النقابات المهنية بؤرة من بؤر النشاط السياسي؛ ولذا فليس من قبيل المصادفة أن تقع أحداث كثيرة من الاضطرابات المناهضة للحكومة (كالتظاهرات والاجتماعات والمؤتمرات) فيه نقابتي الأطباء والمحامين

المجتمع المدني الجدد الذين يعانون قيوداً أقل تتعلق بتبادل المنفعة مع الحكومة. فطوال عشرات السنين لم تنظم جماعة الإخوان تظاهرة احتجاجية واحدة لدعم الديمقراطية، بسبب ميلها الدائم إلى تجنب أعضائها المخاطر. ولكن هذا الموقف تغير في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 عندما نظمت حركة «كفاية» أول تظاهرة تشهدها مصر لمعارضة نظام الرئيس حسني مبارك بشكل صريح، واحتجت خلالها على خططه للبقاء في الحكم ستة أعوام أخرى. وسرعان ما أصبحت «كفاية» مركزاً للاهتمام، ونالت تغطية إعلامية غير مسبوقة في وسائل الإعلام المحلية والعالمية. ومع أن عدد ناشطيه لا يتجاوز مئات قليلة، فقد خطفت الأضواء من جماعة عريقة يبلغ عمرها 76 عاماً، ويحسب عدد أعضائها بمئات الآلاف. وأثبتت الاحتجاجات الميدانية، التي حدثت من دون إذن رسمي، أنها طريقة فعالة لإنجاز الكثير من الأشياء بالقليل من الإمكانيات برغم المخاطر التي يتعرض لها المشاركون. وتنبهت الأحزاب السياسية إلى هذا؛ فجعل أيمن نور، مؤسس حزب الغد الليبرالي، النشاطات التي تنظم في الشارع إحدى ركائز استراتيجيته السياسية خلال حملته لانتخابات الرئاسة. وفي غضون ذلك، في 27 مارس/أذار عام 2005، استيقظت جماعة الإخوان المسلمين أخيراً من غفوتها، وسيرت

أول تظاهرة مؤيدة للديمقراطية في تاريخها. وبحلول شهر مايو/أيار من العام نفسه، كانت الجماعة قد نظمت 23 تظاهرة احتجاجية، أي بمعدل تظاهرة واحدة كل ثلاثة أيام، وذلك في 15 محافظة من محافظات مصر. وخلال أقل من شهرين بلغت الأعداد الإجمالية للمشاركين في التظاهرات من جماعة الإخوان نحو 140 ألفاً، ما مثل أكبر تعبئة جماهيرية تشهدها مصر على مدى عقود. ومرة أخرى، رسخت الجماعة موقعها بصفتها كبرى قوى المعارضة، وأكثرها شعبية، وأفضلها تنظيماً في البلاد. ولكن لم يكن في مقدورها فعل ذلك لولا أن حركة «كفاية» شجذت همتها وحفزتها على التحرك.

ويمكن القول إن المعارضة المصرية كانت تحتاج إلى عنصر جديد مثل حركة «كفاية» لينشطها، ويبعث فيها من جديد الإحساس بوجود هدف ينبغي العمل لتحقيقه. ولكنها كانت تحتاج كذلك إلى جماعة تقليدية كبيرة مثل جماعة الإخوان المسلمين من أجل تضخيم هذا الصوت الجديد، وجعله مسموعاً في جميع أرجاء مصر، ومن مواطنيها جميعاً. وفي هذا الصدد، لم تكن أي من المعارضتين، الجديدة والقديمة، قادرة على الحلول محل الأخرى، والتعويض عنها، بل كانت تربط بينهما علاقة تكاملية. ولكنهما ظهرتا كوجهين لعملة واحدة؛ فكل منهما ضرورية، ولكن بطريقة مختلفة عن الأخرى.

ومنذ ذلك الوقت بدأت حركة «كفاية» في الاضمحلال، ما يقدم دليلاً آخر على أن التنظيم والنهج المؤسسي هما شرطان أساسيان لبقاء المجموعة أو الحزب على قيد الحياة. وحلّ محل «كفاية» في المشهد السياسي عدد من المجموعات الطامحة. وتضم أكثر من مجموعة واعدة من هؤلاء تشكيلة مشابهة من الليبراليين واليساريين والإسلاميين المنضوين تحت لافتة «الجمعية الوطنية للتغيير» بقيادة محمد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق الحائز جائزة نوبل. ومثلما هو الحال مع حركة «كفاية»، فإن «الجمعية الوطنية للتغيير» لا تمتلك هيكلًا تنظيمياً واضحاً، أو توزيعاً واضحاً للمسؤوليات. ومع أن ذلك قد يتيح لها قدراً من المرونة، فهو يحد من قدرتها على اتخاذ إجراءات حاسمة أيضاً.

ويبدو أن فهم البرادعي لأوجه القصور في «الجمعية الوطنية للتغيير» يدفعه إلى بذل مساع نشطة للتودد إلى القوى السياسية الأخرى، خاصة جماعة الإخوان المسلمين. وبدورها، أطلقت الجماعة حملة بهدف جمع التوقيعات لمصلحة «عريضة البرادعي للإصلاح». وفي غضون شهرين اثنين جمعوا (الإخوان) أكثر من 700 ألف توقيع، وهو عدد يزيد كثيراً على عدد الأصوات التي تمكنت «الجمعية الوطنية للتغيير» من تسجيلها (113 ألف صوت) خلال فترة أطول⁽²⁾. ويؤكد هذا مجدداً، وبعبارات شديدة الوضوح، أنه لا تستطيع أي حركة معارضة التطلع إلى تحقيق النجاح من دون مساندة جماعة الإخوان المسلمين. وبالمثل، فالجماعة بحاجة إلى منابر وطنية، مثل «الجمعية الوطنية للتغيير»، لأجل توسيع مصالحتها على نحو يمثل تهديداً أقل بالنسبة إلى الليبراليين والعلمانيين في الداخل، والمتابعين الغربيين في الخارج. وبالتالي كل من المعارضتين، التقليدية وغير التقليدية، تحتاجان إلى بعضهما بعضاً حالياً ربما أكثر من أي وقت مضى.

□

* مدير أبحاث في «مركز بروكينغز-الدوحة»، زميل مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في «معهد بروكينغز»

01. A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy (Hearst's International Library Co., 1915; Free Press, 1949; Dover Publications, 1959); republished with an introduction by Seymour Martin Lipset (Crowell-Collier, 1962; Transaction Publishers, 1999, ISBN 0-7658-0469-7)

02. حتى تاريخ 27 سبتمبر 2010، جمع الإخوان المسلمون 727613 صوتاً، بينما جمعت الجمعية الوطنية للتغيير 113415 صوتاً.